# ما معنى الفتوى ولماذا الكفائي

حمزة الجناحي

**ما هي الفتوى؟**

قال أبن منظور: ( أفتاه في الأمر أبان له، وأفتى الرجل في المسألة، واستفتيتهُ فيها، فأفتاني إفتاء، يقال: أفتاهُ في المسألة إذا أجابه، والفتيا والفُتْوى والفَتْوى: ما أفتى به الفقيه، الفتح في الفتوى لأهل المدينة).

**من هو المفتي ؟**

وعرّف العلماء المفتي بتعاريفٍ عدّة، إذ قال الشاطبي: "المفتي هو القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم "، وقال أبن حمدان: "المفتي: هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله، وقيل: هو المخبر عن الله بحكمه"، وقيل: "هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه"، وقال ابن القيم: "المفتي هو المخبر عن حكم الله غير منفذ "، وبما إنّ السيد السيستاني هو المرجع الأعلى للطائفة ( الجعفرية- المذهب الجعفري الإسلامي) في العراق، لذالك هو الشخص الوحيد والمؤهل بأن يفتي بفتوى مثل فتوى الجهاد. مر عام وشهران تقريباً على فتوى السيد السيستاني لأهل العراق، وهي فتوى جهادية سُمّيت (بالجهاد الكفائي ) وبشروطها كما تحدث عن ذلك ممثل المرجع الشيخ عبد المهدي الكربلائي من صحن الإمام الحسين عليه السلام، طلب السيد السيستاني لكل من يستطيع حمل السلاح ،الدفاع عن العراق، والدفاع هذا جاء لكل التراب العراقي، والفتوى أيضاً، لاتخصُ طائفة وتستثني أخرى، والكفائي هو عدد المتطوعين للقتال مع القوات العسكرية، لسدّ الحاجة في النقص أو إن الدولة تأخُذ من المتطوعين ما تحتاجهُ الدولة كفاية، لتكملة قوّاتها، وهي من تقرر كم العدد والنوعية القتالية للمتطوعين الذين يستطيعون حمل السلاح، وممكنٌ الأشارة إنّ السيد السيستاني المرجع الأعلى للطائفة ( الجعفرية) وهو المرجع الأول، واعتبرهُ العراقيون وبعض المتتبعين السياسيين والمحللين، إنّه وطيلة فترة الاحتلال الامريكي وما بعده، هو صمام الأمان للعراقيين، وهو الأب الروحي لمقلّديه من الطائفة، ومن الممكن القول أيضاً، إن فتوة السيد السيستاني هذه، هي الثانية لمرجع ( جعفري) منذُ فترة اقتربت من القرن من الزمان،عندما افتى مرجع الطائفة السيد الشيرازي في العام 1920، بالقيام للجهاد ضدّ المحتل الانكليزي، ولم يفتو أي عالم شيعي بعد ذلك بفتيا من هذا النوع ومن نوع آخر.يتبين من هذا إن المرجعية ( الجعفرية) دوناً عن المذاهب الأخرى، مقلةٌ جدًّا في الفتاوي.. اذا لم نقل أنها شبه معدومة، ويجب التفريق بين الفتوى والاستفتاء، والسؤال والرأي، فتلك ليست فتاوى، طبعاً إن الفتيا أو الفتوى ومن هذا النوع، لا تأخذ في الظروف الطبيعية، وهي أيضا لا تأخذ في كل الظروف، حتى لو كانت تلك الظروف ظروفاً صعبة، بل تتخذ في ظروفٍ مُعيّنة يقدّرها العالم وحده، ويدرسُ تداعياتها ونتائجها وبدقةٍ متناهية ,والوقت والمكان أيضاً لهما التأثير على انجاح الفتوى ومردودات نتائجها الإيجابية، والمرجع وحده من يتحمل كل ما تأتي به الفتوى من إيجابيات وسلبيات وتضحيات، وهذا التحمل امام الله، ودائماً ماتكون الفتوى ( الجعفرية) مدروسة بدقة، فالمرجع ربّما وصل الى حالات لابد من إطلاق كلمته ،لإيقاف أمر قد يؤدي بالوطن أو الأمة الى حالٍ سيءٍ جدًّا، ومرّ العراق منذ العام 2003 بوضعٍ لايحسد عليه من احتلالٍ وحروبٍ طاحنة، وقتال شرسٍ بين المكونات، وصل أشدهُ بعد تفجير قبة الإماميين العسكرين الذي ادخل الشارع العراقي بحربٍ أهلية طائفية، يشهدُ عليها القاصيَ والداني، وبوجود تدخلٍ انجلو – امريكي، لكن مرجع الطائفة لم يتخذ مثل هذه الخطوة مع العلم إن الدماء التي سالت من قبل اتباع المرجع ( الجعفري) الأعلى، لا يستهان بها من قتل وتفجير وذبح وتهجير، أتت على الأخضر واليابس، ولم يفتوالمرجع بالجهاد لـ ( الجعفريين) وإنّما ظل يردد : ( إنّ السنة ليسوا أخواننا بل أنفسنا) وهذه المقولة بات يرددها أهل ( الأربع- المذاهب الأربع الإسلامية) الذي يعتبرون السيد السيستاني صمام الأمان، للحفاظ على وحدة الكلمة والقول بين الطوائف العراقية والمذاهب، بالتأكيد يوجد في العراق العديد من المذاهب والطوائف والقوميات، والمرجع السيستاني هو مرجعٌ لطائفة واحدة هي الطائفة ( الجعفرية) التي تعتبرُ الطائفة الأكبر في العراق، وأكثر ابناء الطائفة، يتمركزون في الوسط والجنوب، وتعتبرُ هذه المناطق نوعاً ما مناطقاً آمنة من الإرهاب، وبعيدة عن يد الإرهاب، وهي مستقرة، لاتحتاجُ لأن يفتي السيد السيستاني لمثل هذه الفتوى، لأنقاذ طائفته وحثّهم على القتال والاستشهاد، وترك الزوجات والمال والبنون من أجل حمل السلاح، ولم يتخذها أيضاً في العام 2006 و2007 ،عندما كانت الطائفية تعصف بالعراق وأهله، لذا فأن هذه الفتوى جائت بعد أن دخلت المليشيات والعصابات القادمة من خارج الحدود، والمسماة بداعش والقاعدة الى ثاني أكبر مدينة عراقية ( أربعيّة) وليست ( جعفرية)، وبعد أن اصبحت بعضٍ المدن الأخرى ( الأربعية) أيضاً، تحت قبضة الإرهاب تباعاً، مثل تكريت وديالى وقبلهما الرمادي، عند ذاك صرّح السيد السيستاني بفتواه، لأنقاذ هذه المدن من براثن الجهل والقتل والإبادة، وإعادة تلك المدن الى الحاضرة العراقية. الحق يقال إن الجيش بعد سقوط مدينة الموصل بيد عصابات داعش، وأنهيار الجيش بكل معاني الانهيار وهروب قادة الجيش ومراتبه وترك اسلحتهم دون قتالٍ، لتستحوذ عليها تلك المليشيات.. صار العراق بوضعٍ لايحسدُ عليه، وتوغل ذلك الانهيار والخذلان، ليستشري بجسد المواطن العراقي الذي استيقظ يوماً، ليجد إنّه لا يستطيع الاعتماد على جيشه، ولا يمكن أن يستمر في بلدٍ، لا تستطيعُ حكومته توفير الأمان له، والأمرُ هذا لايقصدُ به المناطق (الأربعية) بل أيضاً المناطق ( الجعفرية)، وليس الاكراد بمعزل عن هذه الخشية والخوف، لذا كان ومن كل لابد من تعديل أو تغيير أو إصلاح ما فسِد، ولايمكن أن يتم ذلك بجلب احدث الأسلحة ولا احدث الطائرات ولا أشرس المقاتلين في العالم حتى، لأن الجبن والخوف أمرٌ ليس من الممكن إصلاحهُ بالسلاح والعتاد، بل هو تركيبٍ داخلي يعيش فيه الإنسان، ويعيشُ في الإنسان، فلا الإعلام ولا النصائح الوطنية ولا شحذ الهمم، تستطيعُ إعادة وضع المقاتل الى ماكان عليه، لذلك انبرى السيد السيستاني بإعلان الجهاد للأمة العراقية، ولكل من يستطيع حمل السلاح، بالقيام والنهوض لذلك الواجب، وكلٌ حسب موقعه، معلناً ذلك على الملأ علناً،وبدون تردد وبشجاعة فائقة قلّ نظيرها من مرجع ( جعفري) في وقتنا هذا، لأن الفشلَ يعود الى المرجع نفسه، وهو ذو سلاحٌ حاد جدًّا، ربّما يتوجه بعد ذلك الى المرجع نفسه طبعاً , بعد إعلان الفتوى، هب الشباب والشيب، وحتى النساء لتنفيذ أمر المرجع الذي هو واجب كأي واجب يومي من واجبات المسلم، وذهب الى ساحات التدريب، والبعض من هؤلاء حمل السلاح الذي بحوزته ،وذهب الى الجهات المسؤولة، مطالباً بالذهاب الى القتال، وفعلاً ذهب الكثير من هؤلاء، خاصة وإن الفتوى هذه، تعلنُ بوضوح، إن من يسقط على أرض المعركة ،مدافعاً عن بلده، مُضرجاً بدمائه، يعتبرُ شهيداً، ولا يغسل ولا يُكفن، وهذا الدافع الكبير الأسمى، وفعلاً تغير كل شيء، وعادت مدن، واصبح الجيش ومن يقف ظهيراً له من المتطوعين، يقاتلُ بلا خذلان وبلا تراجع وبلا خوف، بل اصبحت الأنتصارات يومياً ملموسة، والاندفاع نحو طرد المليشيات الأجنبية بهمة، لم يألفها الشعب من جنوده، وهاهم العراقيون اليوم ، يدافعون عن مدنٍ عراقية تقطنها غالبية ( أربعية) وفتيا الجهاد من مرجعٍ ( جعفري) .

---

# ارخص ما في العراق هو العراق

علي فاهم

**هل هو غباء أم فشل سياسي ؟**

فلم مساءلة الفهداوي، كان يمكن له أن يكون طوق نجاة للعملية السياسية، و لترميم بعض الفتوق و رتقها، وامتصاص الحنق من الجماهير المختنقة ( بسموم الفساد و غازات بطون الفاسدين المنتفخة)، وتخفيف حدّة غضبهم على الواقع المزري الذي نعيشهُ، لو أنهم قاموا بالتضحية بالفهداوي، فدوة للشعب.. كما ضحوا سابقاً بالشعب فدوة لبواسير أحد المسؤولين !! وذلك من خلال إقالته أو محاسبته أو حتى على الأقل عدم القناعة بأجوبته ومبرراته ، و إن كنا نتفق معهم، إن مصيبة الكهرباء لا يتحملها الوزير الحالي الذي ورث تركة ثقيلة من الفساد خمسة نجوم، وعلى رأسهم بطل الفساد القومي المُحصّن من عين البشر الذي وعدنا إنّه سيصدّر الكهرباء في سنة ٢٠١٣ !! ظننا إنّه يقصدها ميلادية، فتبين إنّه لا يتكلم إلّا في زمن الهجرة، لأنه ارجعنا الى ما قبل الهجرة في مجال الطاقة الذي أدار ملفه بأمتياز، و لكن يبدو إن المخرج و كاتب السيناريو لفلم متصدر البوكس اوفس من على قاعة البرلمان.. من الغباء لدرجة، أنهم لا يعرفون إن الجماهير التي كانت تنتظر بريق أمل في هذا النفق المظلم لن تعود إلّا بحرق أفلامهم، فهل الفهداوي أهم من العراق، أم أننا لا نرى ما يرى نوّابنا !! نعم أخوتي هذا هو الواقع، فسيادة النائب لا تنقطع عنه الكهرباء، و لا يمكن أن يتنفس هواء العراق غير المبرد و المكيف، و لا يهمهُ أن يعيش العراقيون (مشويين ) أو محمّصين أو مسلوقين في حرارة فرنٍ هو الأعلى في درجات الحرارة في كل العالم، مادام الوزير الفاشل لديه مبرراته لفشله، رغم إنّه صاحب براءة الاختراع الكيزرية المشهورة عالمياً ،كيف يُحاسب الفاسد ممن كُبّلت يداهُ ولسانه في الفساد !! كيف يحاسب الفاشل فاشل مثله !! ففاقد الشيء لا يعطيه و(المكسورة عينه ) لا يستطيع رفعها بوجه الآخرين، فلا يمكن أبداً لـ اللص أن يقول للص آخر : لماذا سرقت !! و من جانب آخر، لا يمكن التغاضي عن إنّ النوّاب أغلبهم كانوا ضيوفاً عند سيادة وزير الكهرباء، يتوسلون به أن يُعيّن بعض مريديهم و طارقي أبوابهم في وزارته، أو يتوسلون به أن يُحسّن واقع الكهرباء في مناطقهم، حتى ولو بالترقيع و التلميع، ليتخلصوا من ضغط ناخبيهم و أصواتهم المزعجة، و تلفوناتهم الملحاحة.

سيادة الوزير أستطاع أن يشتري الاصوات بسهولة بذكاء و دهاء، عندما أعطى بعض العِظام لهذا النائب و ذاك، و الناس يردون له الجميل و يوفون له بالدين، فهل جزاء الإحسان إلّا الإحسان!! و ياليتهم ردّوا دين ناخبيهم وإحسان من أوصلهم الى كراسيهم .. ألم يكن أحرى بكم و الأولى أن تجاملوا العراق الجريح المنكسر، أو تداهنوا شعبكم المخذول المنتفض أو تسايروا الشارع و تتناغموا مع أصواته و مطالبه، أو تبيّنوا أنكم سمعتم أصوات المرجعية و خضعتم لإرادة المطالب بمحاسبة الفاسدين، حتى هذا الفلم لم تستطيعوا أنتاجه.. فأي مجموعة من الفاشلين أنتم !! و دمتم غير سالمين .

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها

---

# أنا مستشارك أيها الرئيس..دون مقابل

د. يوسف السعيدي

إنّ من اسوأ ما يمكن أن يتصرف به الحاكم، هو عدم التمييز بين التمنيات والواقع، فكثيرٌ من الحُكّام يضع الأماني مكان الحقائق، وعندما يضع امكانات الدولة تحت تصرف أمانيه، فأنّه يُضحي بدماء الناس، وجهدهم، وتوازنهم النفسي ،واستقراراهم الفكري، والنتيجة إنّه لا يحصل على شيء مما يتمناه، لأن الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق طموحاته، ليست متوفرة، البعض يريد مناطحة الكبير، وهو هش التكوين، فيصحُ عليه قول القائل كناطح صخرة يوماً، ليوهنها، فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل !!قبل الطموحات اذاً، لا بد من تحضير المسلتزمات أو الامكانات وتوجيهها نحو الهدف، وقبل خوض أي صراع، لا بد من موازنة بين القوى في صغائر الأمور وكِبارها، ليعرف حجم قوته من حجم قوة العدو، إمّا الاقتحام غير المحسوب فهو مغامرة نتيجتها الفشل، والأمر الآخر الذي ينبغي أن يتحلى به الحاكم، هو حسن أختياره لمستشاريه، بحيث يكونوا من ذوي العلم ،كلٌ في مجال اختصاصه، وليسوا من ذوي القربى أو ذوي الطائفة، أو ذوي الحزب.. فماذا ينفع القريب والصاحب، والطائفي، والعشائري والحزبي، اذا كان خالي الوفاض من أيّة معرفة؟ إن عمل المستشارين والحالة هذه، لن تتعدى النفاق للحاكم، أمّا أن يقول (لا) للخطأ فهذه ليست من صفات الجهلاء، وكل ذي علم يتصفُ حتماً بالتواضع، فالعلماء متواضعون، أمّا الجهلاء فمتكبرون، وكما حصل ويحصل، فأنهم يغلقون الأبواب بوجه الناس، ويقطعون الصلة بين الحاكم والمحكوم، ويوسّعون المسافة، ويبعدون العناصر المدركة والعناصر الخيّرة لينفردوا بالمواقع، أنا اعتقد إن حاكماً دون مستشارين سيئين، متكبرين، يعرفون أنهم ليسوا جديرين بمناصبهم، هو أفضلُ في اتخاذ القرار الصحيح منفرداً، وكل جاهل هو متعجرف، ومتكبر بالضرورة، لأنّه يفترض إن المنصب مكانة علياً، تجعلهُ فوق الناس وليس وظيفة لخدمة الناس، نأتي الى الأمر الثالث: لابد لكل حاكم من أن يختلف مع غيره في الفكر.. في الموقف.. في المنافسة على الموقع، والحاكم الصالح هو من يحيّد الاعداء والمنافسين ويكسب المحايدين، واذا كان كلا ولابد، فليحارب في جبهةٍ واحدة، واذا كان هنالك أكثر من جبهة، فليدرجها في سُلّم من الأولويات، بحيث يضع الأخطر قبل الأقل خطورة، إمّا اذا خاض المعركة منفرداً واعدائهُ جمعاً، فالخسارة هي النتيجة، والأمر الآخر، ليس كل خلافٍ مُبرراً كافياً للاحتراب، فهناك خلافات يمكن تجاوزها بالحوار، وبالارضاء،وينبثق من هذا بأنّه ليس في السياسة : إمّا أن تقبلوا بي أنا في كل ما أفعل أو أقول أو كلا !! فكل نزاع لكي يُحل يحتاجُ الى قدر من التنازل من كل طرف، للالتقاء في وسط الطريق، أو على الأقل اختزال مسافة الخلاف هكذا أ- لقاء ب - أو أ- لقاء – ب، إمّا فرضُ الإرادة على الخصوم، فهذا يجعلهم أكثر تصلباً وبالتالي اكثر خطورة، إنّه من الأهمية بمكان، أن لا يحشر الحاكم خصومه في زاوية لا يملكون معها إلّا المغامرة، وليكن بعد ذلك الطوفان، أو المقاومة بكل وسيلة، ولتكن النتائج ما تكون !! الحاكم الصالح هو الأب حتى في النظم الديموقراطية، ولا يجوز للأب أن يُميّز بين أفراد عائلته، فيعامل بعضهم كأبناءٍ عاقين وآخرين صالحين، لأنهم مطيعون، فقد يكون المشاكس أكثر نفعاً من المطيع، لأنهُ متمسك بالصواب، متجاهلاً المصلحة الشخصية، ثمّ إن الحاكم الطائفي والعشائري والمناطقي، قد يصلحُ مختاراً أو ملا أو (فريضة عرب) لكنهُ لا يصلح حاكماً ولا سياسياً بحال، إمّا المكاسب التي يقدّمها الحاكم، فيجب أن تكون شاملة وإلّا فإن اقتصرت على فئة فأنها تثيرُ حفيظة فئات أخرى، والحسد من طبائع النفوس، والشعور بالغبن هو الخطوة الأولى للعداء.. فلماذا مثلا يأخذ المتقاعد بعد الاحتلال، اكثر من المتقاعد قبله !؟ مع إن الثاني قدّم الخدمة في اسوأ الظروف، ولماذا يتحول المقعد البرلماني الى أمتياز مالي وهو المفروض أن يكون منصباً تمثيلياً يستمدُ قيمته من شرف تمثيل الشعب، وليس من حصيلة المال؟ إمّا في مجال العلاقات الدولية، فأن اسوأ ما في الاسوأ ، هو كسب العداوات والحرب على اكثر من جبهة، بامكان الحاكم الصالح أن يجعل دولته بلا اعداء، صديقة الجميع، اذا جعل من الصداقة مصلحة لبلاده ومصلحة للطرف الآخر، أمّا إن صداقة الدولة س هي تستدعي بالضرورة عدوان الدولة ص، فهذا من خطل الرأي !! فكل دولة من دول العالم بامكانها أن تكون ذات نفع للبلد، تمدُّه بالعلم والتقنية، أو بالخبرة، أو بالعون المالي، أو بالتدريب، أو بالسلع أو باستيراد سلعه، أو بالمواقف في المحافل الدولية، إمّا اذا ناصبنا دولة ما العداء، فهي قادرةٌ أن تلحق بنا أكثر من ضرر أو على الأقل تفرضُ علينا كلفة مقاومة الضرر..

لقد مضى زمان العداء على أساس مناطق النفوذ، والقواعد، وطرق المواصلات، وبهارات الهند، والقطن المصري، والحرير الصيني، والنفط العربي، واصبح كل شيء متاحاً مقابل ثمن، وفي ظل الطيران بعيد المدى والصواريخ العابرة للقارات، لم يعد هناك مكان معين ذو أهمية ستراتيجية خاصة، والآن نأتي الى النقطة الأكثر أهمية من كل ما ذكرنا، وهي إن الناس لم يعودوا يعتاشون على المصطلحات الرثة كالاشتراكية، والمشروع النهضوي العربي، ولا على المصطلحات العامّة كالعدالة، والمساواة.. إن الناس يريدون:

- فرص عمل مجزية الأجر.
- تعليم متقدم في مناهجه ووسائله وأساليبه.
- سوق مليئة بالبضائع.
- تجارة حرة.
- مصانع تعمل.
- كهرباء، وماء، ووقود.
- مستشفيات ومستوصفات حديثة.
- حرية في القول والفعل ملتزمه.
- سكن لائق.
- شوارع نظيفة، وساحات مطرزة بالخضرة، وبالمناسبة فأنهُ وفي كل مخططات أمانة بغداد والمحافظات العمرانية، هناك مساحات مؤشرٌ عليها في الخرائط كحدائق أو متنزهات، لكنها صارت في الواقع، أماكناً لخزن القمامة والأزبال، خوفاً عليها من الضياع !!
- الناس لا يريدون خطابات، فهناك الكثير من الاطفال يجيدون القاء الخطب أفضل من الكثير من السياسيين.
- الناس يريدون حاكماً يوفّر لهم السعادة والأمن، والحرية.

الناس يريدون: محافظ يرفع من مكتبه أكوام الزهور الورقية الملوثة بالتراب ليفكر بتقديم الخدمات، ويريدون مجالس محافظات تلقي جانباً بسبح الكهرب المكوية أو اليسر المحببة بالفضة، ويسيرون امام المعدات الثقيلة، ليوجهوها برفع الانقاض والأزبال وشق الطرق، إمّا التجاذبات الحزبية، واعتبار بعض النواب انفسهم ممثلين لأولادهم في المجلس،ومستشارين متكبرين، يعتبرون أنفسهم آلهة اغريقية، فهذا هو الذي سيجعل سفينة البلاد تغرق أيًّا كان الفائز في الانتخابات.

---

# الإصلاحات.. مؤامرة أم صناعة دكتاتورية جديدة؟

أثير الشرع

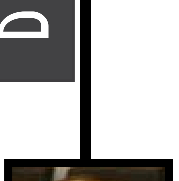

يتعرضُ العراق الى مخططات إجرامية، تقودها دولٌ متعددة, وإنّ هنالك دولاً أخرى تتابعُ المخططات عن كثب، وتُوجه حلفائها وعملائها، وفق معلومات إستخبارية عبر الأقمار الصناعية تارة، أو من خلال التجسس وزرع العناصر بين الأحزاب ودوائر الدولة تارة أخرى.

خلافات تنشب بين الكتل السياسية تحت قبة البرلمان، بسبب إدراج أو عدم إدراج ما يسمى قانون (الحرس الوطني)، طالبت بتشريعهِ بعض القوى، وضمّ وإقرار هذا القانون ضمن الموازنة، و بخلاف ذلك، الإمتناع عن التصويت، كذلك تؤيد بعض الكتل ( الجعفرية- المذهب الجعفري الإسلامي) تشريع قانون الحرس الوطني الذي تعتبرهُ غطاءاً قانونياً وضماناً، لحقوق أبناء الحشد الشعبي الذين يقاتلون المجاميع الإرهابية ببسالة، وفي هذه الأثناء، تخوض الأجهزة الأمنية، مسنودةً بالحشد الشعبي، حرباً قد تكون تأخرت كثيراً، بسبب التعنت السياسي وغياب الوفاق الوطني، ضدّ التنظيمات الإرهابية، وفي نفس الوقت تستمر التظاهرات الشعبية في عموم العراق، لتطالب بالحقوق المسلوبة والخدمات المعدومة والأمان المفقود، ونعتقد أن الحكومة لا تمتلكُ حلولاً منظورة وإصلاحات جدّية قد تتحقق، وما يعلن مجرد تخدير عام للجم الأفواه !! إن الحرب التي تخوضها «الأجهزة الأمنية» في الأنبار وصلاح الدين وديالى وحتى بغداد، حسب المعادلة السياسية «دعاية إنتخابية» إستمرت، وأججها رئيس الوزراء الأسبق.

كان من المفروض أن تُدك بؤر الإرهاب منذ سنوات، ودحرها في وقتها ودفنها منذ ولادتها، إن ساعة الصفر، للقضاء على حواضن الإرهاب، يراها المراقبون قد تأخرت كثيراً، ويذكّرنا ماحدث من مفاجآت الحكومة السابقة, برعونة النظام البعثي ومغامراته الخاسرة، والتي كانت مقصودة، للأسف، أخذت نتائج وإفرازات الحروب الصدامية, تؤثر تأثيراً ذو مخاطر كبيرة، توحي بتفكك المجتمع العراقي, وتوجه مكونات الشعب العراقي الى الإنعزال والمطالبة بالكونفدرالية، ولاءاتٌ عمياء، تُنذر بولادة ديكتاتورية جديدة في العراق, تُحاول دقّ ركائز التسلط وربّما سيتجه العراق نحو التقسيم والإنقسام، بسبب هذه الولاءات النفعية، والغير محسوبة، فمُعظم من ولجوا العملية السياسية, لا يتمتعون بأفق واسع, وتخطيطٍ إستراتيجي مُسبق, يُنهي مُعاناة المواطن وبما ينسجم مع المرحلة الحرجة التي تلتْ التغيير في العراق عام ٢٠٠٣، ولكي ننقذ العراق من الإنزلاقات التي يراهن عليها المجنّدون، والدخول في ظلمات الأزمات, وجب على جميع العراقيين, مساعدة الحكومة العتيدة في تخطي عقبة الإرهاب والديكتاتورية، والبدء بمرحلة البناء والإعمار، وتأسيس دولة عراقية ذات سيادة وطنية خالصة، وهنا على جميع السياسيين نبذ كل أوجه الطائفية السياسية، والعمل على دعم المؤسسات الأمنية، لإنهاء العنف ومخلّفات الحروب والأزمات، وإن إستمرار الخِلافات بين الكتل، يُعد إنتحاراً سياسياً، وليتجه جميع الفرقاء نحو الوفاق الوطني، وتدارك إنهيار العملية السياسية برمتها، ولكي لا يُفهم إن الإصلاحات مؤامرة على الشعب، وصناعة دكتاتور جديد بتفويض الشعب.

---

## العاطفة الحمقاء

# الأخوان المسلمين وحقائق للتاريخ وتفاصيل مؤامرة فيلدمان وصعود الاخوان

القسم الثاني

هشام الهبيشان
كاتب وناشط سياسي -الاردن
hesham.awamleh@yahoo.com

مازالت دروس التاريخ تعلّمنا إن من لايقرأ الماضي جيداً، لن يقدر على فهم الحاضر، ولن يستطيع أن يتكهن بالمستقبل.

مناسبة هذ الكلمات إنّه مازالت هنالك فئه ليست بقليلة من أمّتنا العربية والإسلامية، تصطنع لنفسها للأسف إطاراً خاصاً، مبنياً على «عاطفة حمقاء» ، تؤمنُ بجماعات متأسلمة، رهنت مصير الأمة.. كل الأمّة رهينة للغرب الصهيو – ماسوني، ومازالت هذه الفئة من الأمّة، تبتعدُ عن فهم الماضي لتعرف الحاضر على الأقل، وما زالت لغاية الآن لا تؤمنُ بنظرية «المؤامرة» كواقعة وحقيقة مثبتة، تستهدفُ كيان الأمّة ككل ، ومن هنا ومن قاعدة إن درع المفاسد أولى من جلب المنافع، سوف اتحدث عن مؤامرة «نوح فيلدمان» والرابط بينها، وبين سر صعود «الجماعات المتأسلمة» ،وعلاقة صقور البيت الأبيض، احفاد العم سام «الماسونيين الجدد» و «الصهاينه بالوراثة» ،بكل هذه المؤامرة التي اُصطنعت وانتجت لنا جماعات متأسلمة، تتستر بستار الدين الإسلامي الحنيف ، والهدف هو الاساءة للإسلام وللمسلمين ، لتبقى الأمّة الإسلامية والعربية بالذات منها، تحت الوصاية والتبعية لامريكا التي تحكمها اليوم القوى المسيحية المتصهينة، ومافيات اللوبيات الصهيونية الماسونية، وهنا سنبدأ بسرد بعض الحقائق عن مؤامرة نوح فيلدمان، وبلمحة بسيطة عن «نوح فيلدمان» : يهودي أمريكي أرثوذكسي وبالأحرى مسيحي متصهين، وهو أستاذ للقانون بكلية الحقوق بجامعة نيويورك، حصل على درجة الدكتوراه في الفكر الإسلامي من جامعة أكسفورد الانجليزية ، وهو مؤلف كتاب شهير عنوانه « بعد الجهاد: أميركا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية «، عمل مستشاراً لوزارة الخارجية الأمريكية بعد غزوها لأفغانستان، عقِب أحداث ١١ سبتمبر ، وكان المسؤول الأول عن صياغة مسودة الدستور الأفغاني المعمول به حالياً هنالك ، كما عُيّن مستشاراً دستورياً للحاكم الأمريكي فى العراق» بول بريمر «، عقِب سقوط بغداد بأيام فى أبريل عام ٢٠٠٣ ،وهو من قام بصياغة مسودة الدستور العراقي المؤقت فى مارس ٢٠٠٤ ثمّ أصبح دستوراً دائماً بعد إستفتاء الشعب العراقي عليه فى ديسمبر عام ٢٠٠٥ ،وهو من أشرف على وضع دستور مصر وتونس كذلك، لفيلدمان مجموعه من الكتب التي درس من خلالها التاريخ العربي والإسلامي، وأهم هذه الكتب هو كتابٌ صدر تحت عنوان : « سقوط وصعود الدولة الإسلامية» سنة «٢٠٠٨، هذا الكتاب يحمل الكثير من الدلالات حول فكرة تمدد واصطناع الغرب للإسلام المتطرف» داعش ومنتجاتها «، وبالانتقال الى خلفيات هذه المؤامرة التي اصطنعها المسيحي المتصهين فيلدمان، نقرأ إنّه وبعد ولوج نظرية «صراع الحضارات» ،ودخولها بقوّة الى حسابات موازين القوى العالمية المستقبلية، والتي تبشّر بنظام عالمي جديد، مكون منً امبراطوريات ذات أساس عرقي أو ديني، ولكن ليس بالضرورة أن تكون على أساس أيديولوجيات سياسية أو إقتصادية، ولتنحصر هنا حتمية هذا الصراع كما يروج لها واضعو نظرية « صراع الحضارات» بين العقائد الدينية والأمم العقائدية، وبالتوازي مع هذه النظرية، اصطدمت هذه النظريه بفكر آخر يؤمن بنظرية «نهاية العالم» التي تزعمُ الإنتصار الأخلاقي والإستراتيجي للحضارة اليهو – مسيحية، القائمة على الحرية والديموقراطية والرأسمالية ، بالمحصلة استمر صراع هذان الفكران وهاتين النظريتين في اروقة دوائر صنع القرار الامريكي - البريطاني -الفرنسي « تحديداً»، وبين المحللين الاستراتيجيين والمخططين، ورجال الدين وغيرهم، مع خشية امريكية من عودة صراع الحضارات الى الواجهة من جديد الى أن حصلت احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ المفبركة إعلامياً، وحينها اقتنعت دوائر صنع القرار الامريكي، بفرضية فشل الدولة الوطنية في الحفاظ على المصالح الأساسية للدول الكبرى العظمى المنتصرة، وحينها قررت امريكا وحلفائها، بأن عليهم إعادة رسم ملامح جديدة لهذا العالم، يضمنُ لهم بأن تبقى السيادة الدولية، ضمن نظرية «نهاية التاريخ» ،وبنفس الوقت عليها أن تتخلص من نظرية «صراع الحضارات» ،ومن الطبيعي أن تكون الأمّة الإسلامية جزءاً من هذا الصراع، وهي ضمن هذه النظرية، تعتبرُ العدو الأكثر قوه وعدداً وإيماناً، وصاحبة تاريخ عظيم، ولها عقيده تؤمن بأنها ستعود يوماً لتحكم هذا العالم من جديد ، ولذلك قررت امريكا وحلفائها، الولوج بمعارك ضدّ ما تسميها الدول راعية الإرهاب، والدول المارقة.. في محاوله لتدمير هذه الأمّة وتقسيمها وتفتيتها، وضرب مقومات وحدتها فكانت وجهتها العسكرية الأولى الى «افغانستان والعراق» وحينها تلقت خسائراً فادحة، بشرياً ومادياً، مما جعل هذا الخيار غير مقبول « أي الخيار العسكري والتدخل المباشر»، حتى بين صقور الإدارة الأمريكية. لذلك اتجهت الأنظار جميعها نحو نوح فيلدمان، ليقدّم الحل الذي قد يُغيّر تاريخ البشرية ،فكانت نظرية فيلدمان تقوم بالأساس على إن العالم الإسلامي هو الشريك الأمثل للحضارة الغربية، فلا يرى فيلدمان العالم الإسلامي كخصم في صراع الحضارات، اذا تمّ وضع جماعات إسلامية بفكرٍ غربي، تحمل شعارت إسلامية في رأس هرم السلطه في عدّة بلدان، فأن نجحت التجربة، يتمُ تعميم هذه التجربه على أكبر عدد ممكن من الدول العربية والإسلامية وحينها ستكون هذه الأمّة شريكاً أو حليفاً محتملاً في النظام العالمي الجديد «بشرط إستمرار التبعية طبعاً» ، فيرى فيلدمان إن الحل الأمثل لإحتواء العالم الإسلامي، و تفادي صراع الحضارات، و القضاء على الإرهاب الإسلامي «والمقصود بالإرهاب الإسلامي من وجهة نظر فيلدمان، ليس داعش ومنتجاتها، بل كل فكر مقاوم، يعارض تمدد المشروع الصهيو - امريكي بمنطقتنا العربية والإسلامية»، ويقول هنا فيلدمان: إنّه تم اصطناع هذه الجماعات المتأسلمة ستكون هي الضامن لتوفير مناخ مناسب لإستمرار أمن دولة إسرائيل - فكل هذا ممكن إذا أمكن إستعادة دولة الخلافة الإسلامية حسب ما يقول فيلدمان!! طبعاً، فيلدمان لا يرغب في دولة خلافة مثل الأموية أو العباسية مثلاً، فهذا يعتبرُ تجسيداً لكابوس صراع الحضارات في أسوء «سيناريوهاته» ، بل ولا حتى بنوع من الإتحاد الإقتصادي على غرار الإتحاد الأوروبي - حيثُ إن ذلك قد يؤدي لخروج العالم العربي من التبعية للغرب، فنظرية فيلدمان حول «صعود الدولة الإسلامية» ترى إنّه من الممكن الحصول من العرب والمسلمين على كل ما نريد، بدون عنف وبأقل تكلفة، إذا أمكننا ايهام المسلمين أنهم اصبحوا احراراً، ولهم كرامة عن طريق زرع جماعات إسلامية في هذه الدول، تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك ممكن عبر إيجاد نوع مختزل مما يمكن وصفهُ بدول خلافة إسلامية - يكون فيها للشريعة الإسلامية مكانة متميزة، وإن كانت شكلية، ويقول فيلدمان إن سيادة الشريعة الإسلامية كقانون يحترمه ويقدّسه الجميع « قد تكون وسيلة أسهل وأقل تكلفة كي نجعل المسلمين يفعلون كل ما نريد وهم يظنون أنهم يفعلون ما يرضي الله ورسوله».المخاطرة سهلة والمعادله بسيطه جدًّا، فإذا نجحت هذه الجماعات الإسلامية «باختبارات حسن النوايا وتنفيذ المخططات» فلهم البقاء، وإن لم تستطع فالعسكر دائماً موجودون ويمكنهم إعادة الإسلاميين للمعتقلات بسهولة، والأمثلة حيّة وشاهدةٌ على ذلك، ويقول فيلدمان كذلك: إنّ القانون في العالم الإسلامي قد يكونُ نوعاً ما من الشريعة ، وإن أفضل وسيلة لإعلاء تلك الشريعة، هي عودة نوع ما من علماء الإسلام لدور الرقيب والضامن لإحترام الشريعة، ووفق نظرية فيلدمان، مطلوب أنظمة ذات مرجعية إسلامية لنظام الحكم، بدون تطبيق فعلي لأحكام الشريعة الإسلامية - مطلوب دولة أو بالأصح دول خلافة إسلامية دون أن تكون هناك وحدة إسلامية ، مطلوب سيادة القانون الإسلامي مع عدم تفعيل جوهر ذلك القانون، فمن هذه الكلمات نلاحظ إن هذا التصور - دولة مدنية بمرجعية إسلامية - هو نفس المشروع الذي تتبناه.. على الأقل في العلن، حركة الإخوان في مصر، والنهضة في تونس، ومجلس الثورة في ليبيا، وكذلك بعض الحركات الإسلامية في المغرب العربي، فلقد أصبح الإسلام السياسي في معظم ارجاء العالم العربي، يطالب فقط بالمرجعية، دون الإصرار على التطبيق الفعلي للشريعة، وينادي بدولة ذات طبيعة إسلامية، مع استبعاد كامل لفكرة دولة الخلافة الواحدة الموحدة ، وبذلك فإن هذه التيارات الإسلامية تتوافق تماماً مع تصور فيلدمان للشرق الأوسط الجديد ، ولكن طبعاً مع إختلاف الدوافع، وهذا ماينادي به كذلك نوح فيلدمان ويقول: إنّه يمكن تحويل العالم الإسلامي من أعداء إلى شركاء عن طريق هذه الجماعات التي يجب تمويليها وحشد الدعم الإعلامي والشعبي لها بمناطقها، حتى تكون البديل والحليف الأفضل لامريكا، ويقول فيلدمان : إنّه من خلال هذه الجماعات يمكن القضاء على الإرهاب الإسلامي، بل وحتى إنهاء حالة العداء الشعبي لدولة إسرائيل، إذا قام الغرب بمنحِ الجماعات الإسلاميه شيئاً من الشرعية، وأن نعاملهم بدرجة أكبر من الإحترام والثقة.ختاماً، يرى فيلدمان إن هذه الجماعات الإسلامية سوف تصبح أكثر نفعاً للغرب، إذا وصلت لكراسي الحكم ببعض الدول العربية، وستحوّل هذه الجماعات الدول من نظام الدول الوطنية المستبدة الفاشلة حسب رأيه إلى أنظمة عادلة تحترم القانون «، ومن هنا نعرف سر صعود الجماعات المتأسلمة الى كراسي الحكم ببلاد مايسمى بالربيع العربي بالفترة الماضية، وكيف اوصلتهم نظرية فيلدمان الى هذه الكراسي، وهذا كله بالنهاية سوف يزيد من حتمية بقاء هذه الجماعات والشعوب التي تحكمها هذه الجماعات المتأسلمة تحت الوصاية الامريكية -الصهيونية، وبقائها ضمن نطاق التبعيه للغرب، بما يضمن لامريكا ان تبقي نظرية» صراع الحضارات «حبيسة الافكار وأن تطلق العنان لنظرية» نهاية التاريخ « التي تزعم الإنتصار الأخلاقي والإستراتيجي للحضارة اليهو- مسيحية، القائمة على الحرية والديمقراطية والرأسمالية المستبدة .

يتبع